برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ١٣ - ١٩٩٩/٥/١٤

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٥ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/99/5-B/3/Rev.1
20 April 1999
ORIGINAL: ENGLISH

عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش
إيران ٦١٢٦

تقديم المساعدة الغذائية والدعم لإعادة اللاجئين العراقيين والأفغان إلى أوطانهم

عدد المستفيدين:	١٣٦ ٠٠٠ مستفيد
مدة العملية:	سنة واحدة (١٩٩٩/٧/١ - ٢٠٠٠/٦/٣٠)

التكاليف (بدولارات الولايات المتحدة والأمريكية)

مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	٦ ٥٢٩ ٥٦١ دولارا
مجموع تكاليف الأغذية:	٤ ٥١٦ ٧١٠ دولارات

الموجز

تحيط بإيران بلدان تتنازعها الحروب الأهلية والنزاعات العسكرية وهي بالتالي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين معظمهم من العراق وأفغانستان. وقد بدأت إيران بإيواء اللاجئين في وقت مبكر يعود إلى منتصف السبعينات رغم أن تدفقهم الأكبر الذي شمل عددا بلغ نحو ٤ ملايين لاجئ لم يبدأ إلا بعد نشوب الحرب الأفغانية عام ١٩٧٩، ومن بعدها حرب الخليج الفارسي في عام ١٩٩٢/١٩٩١. وقد عاد نحو نصف اللاجئين إلى أوطانهم إلا أن فرص عودة مزيد منهم إلى الوطن تبدو ضئيلة اليوم مع استمرار الحرب في أفغانستان وعدم الاستقرار في العراق. وتفيد مصادر الحكومة أنه ما زال هناك مليونا لاجئ يقيم الضعفاء منهم فقط في المخيمات بينما يكسب معظم الآخرين عيشهم في أنواع مختلفة من الأعمال العرضية. وقد تعرض الاقتصاد الإيراني للانكماش منذ عام ١٩٩٨، نتيجة لانخفاض في إيرادات الصادرات بلغت نسبة ٣٩ في المائة. لهذا فإن الحكومة تواجه صعوبات في مساعدة اللاجئين وتصر على وضعهم المؤقت في إيران. وقد قدمت عملية الإغاثة الممتدة ٥٩٥٠ التي من المقرر أن تنتهي في ١٩٩٩/٦/٣٠ المساعدة لنحو ٨٤ ٠٠٠ لاجئ في ٢٨ مخيما وقدمت ترتيبات إعادة إلى الوطن لنحو ١١ ٣٠٠ لاجئ. وقد خلصت بعثة مشتركة من **البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** اضطلعت بمهامها في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ بأن سكان المخيمات ما زالوا بحاجة إلى المساعدة الغذائية وأن المساعدة ينبغي أن توسع لتشمل أضعف فئات اللاجئين من غير سكان المخيمات. وسيقوم **البرنامج** بإجراء مسح لهشاشة الأوضاع يتيح توجيه المعونة على أساس مؤشرات تشمل الجنس والعمل والدخل والوضع الصحي والتغذوي. وستكون مدة عملية الإغاثة والإنعاش الممتدة الجديدة المقترحة سنة واحدة تبدأ من ١٩٩٩/٧/١ وتشمل ٨٤ ٠٠٠ لاجئ في المخيمات منهم لاجئات من تلميذات المدارس بنسبة ١٠ في المائة و ٤٠ ٠٠٠ من اللاجئين الضعفاء من "غير سكان المخيمات". وستشمل العملية أيضا ١٢ ٠٠٠ عائد عراقي.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم آسيا:	Ms. J. Cheng-Hopkins	رقم الهاتف: 066513-2209
منسق عمليات إيران:	H. Tongul	رقم الهاتف: 066513-2041

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (066513-2641).

سياق ومبررات تقديم المساعدة

تحليل الأوضاع

١- تحيط بإيران بلدان تعاني من نزاعات أهلية وعسكرية وتنتاب المنطقة صراعات على الأراضي وصراعات عرقية ودينية مصحوبة بحشود عسكرية بمستويات لا سابقة لها. وقد أدى كل هذا إلى استقبال إيران لأعداد كبيرة من اللاجئين معظمهم من العراق وأفغانستان اللتين لا يتوقع كثيرا عودة الاستقرار إليهما في المستقبل القريب. وفي المنطقة أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين وآفاق التحسن في الوضع الأمني في المستقبل القريب مظلمة.

٢- بدأت إيران في استقبال لاجئين من جيرانها في وقت مبكر يعود إلى منتصف السبعينات. ومع بدء الحرب الأفغانية في عام ١٩٧٩، وبعدها حرب الخليج الفارسي في عام ١٩٩٢/١٩٩١، استضافت إيران عددا من اللاجئين يصل إلى أربعة ملايين. وكانت أولى تدفقات اللاجئين الأفغان تتألف من ٢,٩ مليون شخص. وأكبر تدفق للاجئين العراقيين حدث بعد حرب الخليج الفارسي ١٩٩٢/١٩٩١ عندما أفيد عن دخول ١,٢ مليون شخص إلى إيران في شهرين. ولقد عاد نصف اللاجئين تقريبا إلى بلادهم إلا أن استمرار الحرب في أفغانستان وانعدام الاستقرار عموما في العراق يقللان من احتمالات حدوث مزيد من عمليات الإعادة إلى الوطن. وتفيد السلطات الحكومية بوجود ما يزيد عن مليوني لاجئ أفغاني وآذري وطاجيكي وعربي عراقي وكردي في إيران.

٣- واللاجئون في معظم الأحوال غير محصورين في مخيمات رسمية بل يعيشون ويعملون إلى جانب الإيرانيين. وأشدهم ضعفا فقط هم الذين يعيشون في مخيمات رسمية. وتنتشر أغلبية اللاجئين العظمى في إيران في المدن الكبرى وحواضر المقاطعات في سائر أرجاء البلاد وهم يكسبون عيشهم من أعمال عرضية من مختلف الأنواع. وعموما يواجه اللاجئون الأفغان صعوبات أقل من غيرهم في الاندماج في الاقتصاد المحلي لأنهم يتكلمون الفارسية.

٤- ومع أن حكومة جمهورية إيران الإسلامية تواصل إيواءها لأعداد كبيرة من اللاجئين فإنها تواجه ضغوطا شديدة من جراء انعدام النمو الاقتصادي مما جعلها مؤخرا تطلب مزيدا من المساعدة الدولية لحل الوضع المرتبط باللاجئين. فالهبوط الذي طرأ عام ١٩٩٨ على أسعار النفط العالمية أدى إلى خفض كبير في الإيرادات الإيرانية. فقد انخفض الدخل من الصادرات عام ١٩٩٨ بنسبة ٣٩ في المائة مقارنة مع النسبة السابقة مما أدى إلى خفض دخل الحكومة وإلى إجبارها على إعادة جدولة ديونها الخارجية. وقد فرضت الأزمة الحالية قيودا شديدة على الإنفاق العام لتؤثر سلبا على الاقتصاد المدعوم ولتسهم في تردي ظروف معيشة الإيرانيين واللاجئين على حد سواء.

٥- وقد حدت الظروف القاسية كثيرا من الفرص الاقتصادية المتاحة للاجئين خارج المخيمات الرسمية الذين أصبحوا يواجهون صعوبات كبيرة في العثور حتى على أعمال مؤقتة. وقد أصاب الركود قطاعات الصناعة والبناء والزراعة التي يعمل فيها اللاجئون على أساس العمل قصير الأجل بشكل أساسي وهم أول من يسرح فيها. وقد أدى هذا الوضع إلى ارتفاع عدد اللاجئين الضعفاء في صفوف اللاجئين من غير سكان المخيمات.

٦- وقد تأثر اللاجئون في المخيمات الرسمية على نحو مشابه مع خفض الدعم الحكومي للخدمات الصحية والتعليمية وللسلع غير الغذائية وأصبح اللاجئون الذين يلتمسون عملا في جوار المخيمات يواجهون مزيدا من الصعوبات. وقد

انخفض عدد اللاجئين الذين يتمكنون من العثور على عمل موسمي في الحقول الزراعية المجاورة. وأفادت الحكومة بورود طلبات متزايدة للمساعدة من اللاجئين المقيمين في المخيمات وخارجها، وهي طلبات لا تستطيع الحكومة تلبيتها.

٧- ونظرا للصعوبات المتزايدة التي تواجهها الحكومة في مواصلة مساعدة اللاجئين في الظروف الاقتصادية السائدة فقد أصدرت عدة بيانات مؤخرا بشأن الطابع "المؤقت" لوضع اللاجئين. وتسلط هذه البيانات الضوء على السياسة الطويلة الأجل الهادفة إلى دعم إعادة اللاجئين إلى بلادهم الأصلية حال توافر حد أدنى من الأمن. وفي الوقت نفسه أخذت الدعوات تتزايد من أجل قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة للحكومة دعما للاجئين وعودتهم إلى الوطن. ولا أدل على هذه الاستراتيجية من استعداد الحكومة إلى الانضمام إلى أي عملية لإحلال السلم في أفغانستان من شأنها أن تؤدي إلى إعادة اللاجئين إلى وطنهم.

٨- وضمانا لتوفير الدعم لأشد اللاجئين ضعفا، يفضل إسكانهم في المخيمات حيث يتلقون مساعدات **البرنامج** و**المفوضية**. ومع تراجع الوضع الاقتصادي فإن أعدادا متزايدة من اللاجئين أخذت تطلب الإقامة في المخيمات حيث تتلقى خدمات غذائية وغيرها كالرعاية الصحية مثلا.

مساعدات البرنامج حتى الآن

٩- يقدم **البرنامج** المساعدة الغذائية للاجئين في إيران منذ عام ١٩٨٧ للاجئين الأفغان ومنذ عام ١٩٨٨ للاجئين العراقيين. وقد بلغ ما قدمه **البرنامج** من خلال عمليات طوارئ وإغاثة ممتدة منذ عام ١٩٨٧ ما يزيد عن ٣٧٠ ٠٠٠ طن من السلع. وقد قدم **البرنامج** الأغذية لأشد اللاجئين ضعفا في المخيمات (بما في ذلك مشروع حوافز الزيت النباتي للتلميذات في مدارس المخيمات) كما قدم القمح للعائدين طوعا إلى الوطن. وينطوي برنامج المساعدة الجاري على تقديم ٢١ ٠٠٠ طن من المعونة الغذائية إلى ٨٨ ٠٠٠ لاجئ وعلى تقديم المساعدة لنحو ٣٠ ٠٠٠ عائد إلى الوطن. وتنتهي المرحلة الجارية في ١٩٩٩/٦/٣٠.

١٠- قامت بعثة مشتركة من **البرنامج والمفوضية** بزيارة إيران في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ لتقدير احتياجات اللاجئين الغذائية. وتوصلت البعثة إلى ما يلي:

(أ) لم يطرأ تغير أساسي على ظروف اللاجئين في المخيمات، ومع ذلك فليس كل سكان المخيم بحاجة إلى مساعدة غذائية؛

(ب) نظرا لتزايد عدد اللاجئين الضعفاء خارج المخيمات نتيجة للظروف الاقتصادية القاسية فإنه ينبغي توسيع نطاق المساعدة الغذائية لتشمل أشد اللاجئين ضعفا خارج المخيمات؛

(ج) لهذا أوصت اللجنة بان يكون الضعف معيارا للمساعدة الغذائية للاجئين بدلا من التركيز على سكان المخيمات فحسب؛

(د) واقترحت البعثة، دعما لما تقدم وتعزيزا للتوجه نحو اللاجئين الضعفاء، خارج المخيمات على وجه الخصوص، إجراء مسح اقتصادي – اجتماعي بهدف توفير بيانات أساسية للتخطيط للمساعدة الغذائية وتوجيهها نحو أشد جيوب اللاجئين خارج المخيمات ضعفا. وسيجمع هذا المسح (الذي ستظهر نتائجه في النصف الثاني من عام ١٩٩٩) بيانات عن العمل/الدخل وبيانات صحية/تغذوية مفصلة حسب الجنس عن اللاجئين من غير سكان المخيمات على وجه الخصوص؛

(ه) وقد أوصت اللجنة بتوفير المساعدة الغذائية لسنة واحدة على النحو المفصل أدناه نظرا لضرورة تقييم هذا المنهج الجديد أولا.

١١- لهذا قرر أن تبدأ عملية الإغاثة والإنعاش الممتدة الجديدة المقترحة في ١٩٩٩/٧/١ وأن تغطي احتياجات الغذاء للاجئين في المخيمات (٠٠٠ ٨٤ لاجئ في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨) بما في ذلك مشروع الزيت النباتي لتلميذات المدارس في المخيمات إضافة إلى ٠٠٠ ٤٠ لاجئ "من غير المخيمات" يعتبرون في عداد الضعفاء. وستغطي العملية أيضا المكون الغذائي لترتيبات الإعادة إلى الوطن لنحو ٠٠٠ ١٢ لاجئ عراقي. وسيتلقى العائدون الأفغان المساعدة بموجب عملية الإغاثة والإنعاش الممتدة الجارية في أفغانستان (أفغانستان ٦٠٦٤).

المستفيدون

١٢- لا يوجد في المخيمات الرسمية سوى ٠٠٠ ٩٤ من مجموع اللاجئين في إيران الذين يبلغ عددهم مليوني لاجئ. ويقدم **البرنامج** حاليا المساعدة الغذائية لنحو ٠٠٠ ٨٤ لاجئ في ٢٨ مخيما. وهناك نحو ٠٠٠ ١٠ لاجئ موظف وقادر على إعالة أسرته ولا يستحق بالتالي المساعدة الغذائية في المخيمات. وترد التفاصيل في الجدول (١) فيما يلي:

الجدول ١: توزيع اللاجئين على المخيمات الرسمية

عراقيون أكراد		عراقيون عرب		أفغان	
اسم المخيم	عدد السكان	اسم المخيم	عدد السكان	اسم المخيم	عدد السكان
سلطانية	٤٨٤	أبازار	٣ ٠١٤	أنصار	٢ ٢٢٣
زيفن	١٠ ٢٠٣	داستغيب	٥ ١٠١	دالاكي	٢ ٢٣٠
ديلزه	١ ١٠٣	بهشتي	٢ ٣١٣	نياتاك	٦ ٨٧٥
لافين	٤١٣	باني نجار	٢ ٢٧٥	رفسنجان	٥ ٢٧٤
بزيله	١ ٢٧٣	شاهد بهشتي	٨٧٣	باردسير	٦ ٧٥٦
سارا	٦٥٣	موتاهاري	٢ ٤٥٩	سافيه	٢ ٨٢٦
فارمهانغ	٩٦٨	أشرفي أصفهاني	٩ ٧٩٠		
كريم أباد	٥٧٢	أنصار	٥ ٠٠٩		
ديزلي	١ ٤٥٩	إبراهيم أباد	٢ ٨٢٦		
برهم أباد	٧٠٦				
سفيد شوغا	١ ٥٧٠				
كاناغافار	٢ ٢٨٥				
سنغور	١ ٦٩٢				
مجموع الأكراد	**٢٣ ٣٨١**	**مجموع العرب**	**٣٣ ٦٦٠**	**مجموع الأفغان**	**٢٦ ١٨٤**

١٣- تتساوى نسبة الذكور مع نسبة الإناث في المخيمات العراقية. أما في المخيمات الأفغانية فنسبة الإناث هي ٤٥ في المائة ونسبة الذكور ٥٥ في المائة. ويعكس ارتفاع نسبة الذكور الأفغان مقارنة بالإناث واقع أن كثيرين من الأفغان

إنما دخلوا إيران بحثا عن عمل مخلفين أسرهم وراءهم في أفغانستان. وتبلغ نسبة الذكور الأفغان معدلات أعلى خارج المخيمات إلا أن الأزمة الاقتصادية تزيد من ضعف اللاجئين غير العاملين.

١٤- سجلت الحكومة نحو ٤٠ ٠٠٠ لاجئ إضافي خارج المخيمات لتلقي المساعدة. وتفيد التقارير بأن هؤلاء هم من الأسر اللاجئة التي لا معيل لها وقد تقدم بعضها بطلبات لقبولها في المخيمات كي يتلقى أغذية وخدمات دعم. وتقوم **المفوضية** و**البرنامج** بالتحقق من اللاجئين المسجلين الضعفاء وسيسهم المسح الاقتصادي – الاجتماعي المشار إليه آنفاً في تحديد النساء الضعيفات خارج المخيمات.

١٥- يتلقى العائدون طوعاً إلى العراق وأفغانستان بموجب المرحلة الجارية ٥٠ كيلوغراماً من القمح (أو ٤٠ كيلوغراما من الطحين) من **البرنامج** وأغطية بلاستيكية و٤٠ دولاراً من **المفوضية**. وتوفر **المنظمة الدولية للهجرة** النقل إلى نقاط الحدود. وخلال المرحلة الجارية لعملية الإغاثة الممتدة ٥٩٥٠، تلقى نحو ٣٠٠ ١١ لاجئ عائد مساعدة من **البرنامج والمفوضية** (أقل كثيرا من العدد المقدر والمقرر وهو ٣٠ ٠٠٠ لاجئ) والعدد المقدر للعائدين الذين ستشملهم عملية الإغاثة والإنعاش الممتدة الجديدة هو ١٢ ٠٠٠ عراقي، وهو رقم واقعي.

١٦- تستند آلية التوجيه الحالية التي تطبقها الحكومة إلى تصنيف المقيمين في المخيمات بشكل رئيسي. وتضم الفئات التي تعتبر مؤهلة لتلقي المساعدة الغذائية سكان المخيم من غير العاملين لأمد طويل أو من غير أصحاب الوظائف الثابتة والعمال العرضيين والعاملين لبعض الوقت. ولا يعتبر الذين يعملون بانتظام ولأمد طويل والمسجلون لدى إدارة المخيمات في عداد المستفيدين ولا يمنحون بطاقات تعريف. ويقوم مفتشو **البرنامج والمفوضية** بالتحقق دورياً من قوائم بطاقات التعريف. ويجد القائمون على إدارة المخيمات صعوبة لأسباب كثيرة في شطب أسماء من حققوا قدرا من الاستقرار المالي من قوائم اللاجئين. لهذا فإن عملية الإغاثة والإنعاش الممتدة الجديدة تقترح اعتماد الضعف الموضوعي للأسرة كمعيار للاختيار يحدده **البرنامج والمفوضية**. وسيستتبع ذلك بالضرورة توجيه الأغذية وتوزيعها على نساء أسر اللاجئين الضعيفة عملا بالتزامات **البرنامج** تجاه النساء.

١٧- ويتم اختيار المستفيدين من خارج المخيمات على أساس الضعف؛ فكلهم مدرجون على قوائم الحكومة. إلا أن الحكومة لا تسجل أعداد كبيرة من اللاجئين الذين يعيشون في تجمعات خارج المدن الكبيرة رغم أنه ينبغي للوهلة الأولى أن يعتبروا في حاجة ماسة لمختلف أنواع المساعدة، والسلطات الحكومية هي التي تقترح عادة أسماء المستفيدين التي يوافق عليها **البرنامج والمفوضية**. وسيتمكن **البرنامج** من خلال نتائج المسح الاقتصادي – الاجتماعي بشأن البيانات المتصلة بقضايا الجنسين أن يعزز الوعي بهذه القضايا وأن يطالب بمنح المساعدة الغذائية للنساء الضعيفات خارج المخيمات، ما أمكن ذلك. ومن المنتظر أن يوفر مسح الضعف المشار إليه آنفا فهما أفضل لاحتياجات اللاجئين من غير سكان المخيمات. ونظرا لانعدام الهياكل الحكومية اللازمة لإدارة المساعدة المقدمة لهذه التجمعات تجري حاليا دراسة إمكانيات استخدام البطاقات الغذائية (على أساس رائد مبدئيا). وكانت الحكومة تطبق حتى وقت قريب نظاما للبطاقات الغذائية جرى إلغاؤه تدريجيا بسبب الصعوبات المالية، لذلك فإنها ستكون في وضع يسمح لها بإحياء نظام من هذا القبيل.

الشراكات

١٨- **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** هي الشريك الرئيسي **للبرنامج** من ضمن **منظومة الأمم المتحدة** في إيران. ويتعاون **البرنامج** تعاونا وثيقا مع **المفوضية** في النشاطين على حد سواء: برنامج تغذية اللاجئين وخطة الإعادة إلى الوطن. وفي إطار عملية الإعادة إلى الوطن تقدم **المنظمة الدولية للهجرة** ترتيبات نقل للعائدين أيضا. ولا يعمل

في إيران إلا عدد قليل جداً من المنظمات الدولية غير الحكومية؛ ومع ذلك فإن **البرنامج** سيواصل استقصاء إمكانات عقد ترتيبات تعاون مع المنظمات غير الدولية الوطنية مثل **لجنة الإمام الخميني ومؤسسة الإمام الباقر** اللتين تقومان هما أيضا بتقديم المساعدة للاجئين أحياناً. وسيستمر التنسيق مع جمعية الهلال الأحمر الإيرانية لأنها تقدم معونة غذائية تكميلية لبعض مخيمات اللاجئين.

١٩- والوكالة الحكومية المسؤولة عن اللاجئين هي **مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين** التابع لوزارة الداخلية. ويدير هذا المكتب كل مخيمات اللاجئين وهو بالتالي النظير الرئيسي **للبرنامج والمفوضية**. وكان المكتب في الماضي يسيطر سيطرة كاملة على إمكانات الوصول إلى مخيمات اللاجئين إلا أنه بدأ مؤخراً بإبداء مزيد من التعاون (وبخاصة في ظل المرحلة الحالية من عملية الإغاثة الممتدة ٥٩٥٠) ومن المتوقع أن يتعزز هذا التعاون خاصة فيما يتعلق باللاجئين من غير سكان المخيمات. وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ وافق المكتب خلال زيارة البعثة المشتركة على توقيع اتفاق ثلاثي مع وكالتي الأمم المتحدة لإضفاء الطابع الرسمي على شراكتها. وسيوقع على رسالة تفاهم جديدة بين **البرنامج** والمكتب/الحكومة تحدد فيها المسؤوليات وفق عملية الإغاثة والإنعاش الممتدة الجديدة.

٢٠- وتناقش أمور التنسيق وتقديم التقارير عن قضايا اللاجئين بما في ذلك قضايا الأمن الغذائي ودرجة الضعف في إطار لجنة الإعانة الغذائية التي تتألف من نائب مدير عام **مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين** والمدير القطري **للبرنامج** وممثل **المفوضية**. وتستعرض هذه اللجنة، التي تجتمع بانتظام مرة في الشهر، سائر القضايا العملية كأعداد المستفيدين وآليات التوزيع المتعلقة باللاجئين. ويقوم التجمع الدولي من أجل اللاجئين في إيران بتنسيق أنشطة مختلف المنظمات غير الحكومية المحلية وييسر عمليات المنظمات غير الحكومية الدولية في علاقاتها مع الحكومة.

خطة التنفيذ

الأهداف والمرامي

٢١- أهداف المساعدة الغذائية **للبرنامج** في إيران هي:

(أ) ضمان تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية الضرورية لبقاء اللاجئين في المخيمات على قيد الحياة، خاصة وأن العديد من المخيمات يقع في مناطق نائية؛

(ب) توفير الأغذية للاجئين خارج المخيمات، استنادا إلى معايير الضعف؛

(ج) تشجيع البنات، من خلال حوافز زيت الطعام، على المواظبة على المدارس التي أنشأتها الحكومة الإيرانية في المخيمات والمساهمة في الوقت نفسه في ميزانية الأسر وفي مدخلاتها الغذائية؛

(د) دعم العمليات المعانة من **المفوضية** لإعادة اللاجئين إلى الوطن من خلال تقديم دفعة من ٥٠ كيلوغرام من القمح لمرة واحدة عند المغادرة كحصة انتقالية إلى أن يتوصل العائدون إلى نظم إمداد منتظمة في أوطانهم.

الأنشطة

أنشطة الإنعاش

٢٢- كانت أنشطة الإنعاش محدودة النطاق حتى اليوم بسبب سياسة الحكومة التي تصر على الوضع المؤقت للاجئين في إيران. وقد قصرت هذه السياسة الدعم المؤسسي على تنفيذ أنشطة للإنعاش أو لتوليد الدخل ضمن المخيمات وعلى وجه الخصوص خارجها. وليس لدى الحكومة أي خطط لتخصيص أراض للاجئين بهدف إعادة توطينهم. وفضلا عن هذا فإن **مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين** الأجانب قد أفاد مراراً وتكراراً بأن أي تخصيص للموارد من أجل خطط الغذاء مقابل العمل ينبغي أن يتم إضافة إلى الحصص الشهرية التي يتلقاها اللاجئون. وقد حال هذا دون أي انتقال من حصص الإغاثة إلى دخل من العمل وبالتالي لم تنفذ أي خطط للغذاء مقابل العمل. ولم تنجح الأنشطة القليلة المدرة للدخل التي نفذت في المخيمات – فقد أدى سوء تحليلات ما قبل السوق إلى تكديس البسط والسجاجيد غير المباعة التي أنتجها اللاجئون في مخازن المخيمات. وقد اقتصرت كل الأنشطة على بيئة المخيمات مما أثر مباشرة على قابلية مهارات اللاجئين للتسويق. إلا أن الحكومة لم تقم، من جهة أخرى، بالحد من حركة اللاجئين وتمكنت أعداد كبيرة منهم بالتالي من العثور على مصادر دخل خارج المخيمات.

الإمدادات الغذائية لمخيمات اللاجئين ولمجموعات اللاجئين الضعيفة

٢٣- سيتوجه برنامج تغذية اللاجئين إلى الأسر في المخيمات على أساس ضعفها. ولدى الأسر الضعيفة المقيمة فعلاً في المخيمات بطاقات تسجيل تؤهلهم للحصول على المساعدة الغذائية. ويتلقى اللاجئون في المخيمات الأغذية على أساس شهري لدى إبرازهم لبطاقات التسجيل. ومن المنتظر تعزيز التركيز على عامل الضعف استنادا إلى المعايير التي سيحددها المسح الاقتصادي – الاجتماعي.

٢٤- ومن المنتظر أيضا أن يفضي هذا المسح إلى تحديد أدق للاجئين الضعفاء المستحقين من خارج المخيمات. ويبقى نظام البطاقات الغذائية خيارا جديرا بالاستقصاء لأغراض الوصول إلى اللاجئين من غير سكان المخيمات لتمكينهم من الحصول على السلع الغذائية في مخازن محددة. ومن المنتظر، وفق صيغ ستحدد ملامحها الدقيقة فيما بعد، أن تتاح الأغذية التي يقدمها **البرنامج** في مخازن محددة مجاورة للاجئين الضعفاء وأن يتمكن المستفيدون من الحصول في هذه المخازن على حصص شهرية كاملة مقابل البطاقات الغذائية. وللحكومة تجربة مع برامج البطاقات الغذائية ويمكن توظيف الأقنية ذاتها. وينوي **البرنامج** مبدئيا تنفيذ نظام البطاقات الغذائية على أساس محدد ورائد لتقييم نظام التوزيع. ويدرك **البرنامج** إدراكا كاملا أيضا الأبعاد المتعلقة بقضايا الجنسين لنظام البطاقات الغذائية التي يمكن أن يستخدمها اللاجئون الذكور لشراء سلع من غير الأغذية. لذلك لا بد من آلية مراقبة لقصر قابلية التبادل على السلع الغذائية فحسب. وتنوي **المفوضية** أن تزيد من ترشيد مساعدتها في عام ١٩٩٩ بمزيد من التركيز على اللاجئين من غير سكان المخيمات وعلى دعم الأنشطة المعززة لاعتماد اللاجئين على الذات. وسترتفع الحصة النسبية للمساعدة التي تقدمها **المفوضية** للاجئين لعام ١٩٩٩ إلى ٥٦ في المائة من مجموع الميزانية البالغ نحو ٦,٤ مليون دولار. أما الحصة النسبية لعام ١٩٩٨ فكانت ٣٨ في المائة.

الأغذية حافزاً للبنات في مدارس مخيمات اللاجئين

٢٥- بدأ مشروع زيت الطعام لبنات المدارس اللاجئات عام ١٩٩٧. والهدف منه هو تشجيع أسر اللاجئين على إرسال بناتها إلى مدارس المخيمات. ولاحظت بعثة عام ١٩٩٨ أن ٢٧٧ ٧ بنتاً استفدن من خطة توزيع زيت الطعام خلال العام الدراسي ١٩٩٧-١٩٩٨ وأن بعض المعلمين أفادوا بأن زيادة طرأت على عدد البنات اللاتي يتابعن الدراسة في المدارس الثانوية. ويجري توزيع زيت الطعام مقابل المواظبة على أساس شهري ويمثل تحويلاً مغرياً للدخل لأسر اللاجئين.

دعم عمليات العودة إلى الوطن

٢٦- ينوي **البرنامج** مواصلة دعم العودة الطوعية إلى الوطن عن طريق تقديم القمح بالتعاون مع المفوضية. ولما كان معظم العائدين من اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات فإن عمليات العودة إلى الوطن لا تؤثر على المخيمات التي بقيت أعداد سكانها ثابتة نسبياً خلال السنتين الأخيرتين. ومعظم اللاجئين يعودون إلى الوطن بمبادرة منهم ودون تلقي مخصصات العودة إلى الوطن.

٢٧- كانت نسبة العائدين إلى الوطن خلال المرحلة الحالية لعملية الإغاثة الممتدة ٥٩٥٠ متدنية عموماً بسبب انعدام الأمن في الوطن (أفغانستان والعراق). ولم يتلق مخصصات العودة إلا ٣٠٠ ١١ شخص من أصل ٠٠ ٣٠ متوقعين. ولم تتلق الأعداد الكبيرة من العائدين الأفغان في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨، عندما بلغ عدد العائدين إلى أفغانستان ٠٠٥ ١٢، أي مساعدة باستثناء بعض الحالات الشديدة الحاجة لأن أغلبيتهم العظمى كانت من الشباب الذكور. ولن يتلق العائدون الأفغان أي مساعدة غذائية بموجب عملية الإغاثة والإنعاش الممتدة هذه بل سيتلقون مساعدة **البرنامج** في إطار مساعداته لأفغانستان.

٢٨- يسجل الأكراد العراقيون العائدون إلى شمالي العراق، في غضون شهر من عودتهم، في نظام توزيع الأغذية المنشأ بموجب خطة الغذاء مقابل النفط بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ والذي يوزع حصصاً غذائية شهرية. لهذا تبدو حصة القمح لشهر واحد التي توزع على اللاجئين العائدين إلى شمالي العراق كافية ريثما يسجل العائدون في الخطة المنظمة. لهذا فإن احتياجات القمح البالغة ٦٠٠ طن لأغراض الإعادة إلى الوطن بموجب عملية الإغاثة والإنعاش هذه ستراعي عودة نحو ٠٠٠ ١٢ لاجئ عراقي، وهذا رقم أكثر واقعية استناداً إلى الوضع الحالي.

الرصد والتقييم

٢٩- اعتبرت إجراءات الإبلاغ في المرحلة الجارية مقبولة ولاحظت البعثة أن بيانات مفصلة عن المستفيدين كانت متاحة في معظم المخيمات التي تمت زيارتها. وتبين أن هناك بيانات تفصيلية عن حركة سكان المخيمات، الولادات، والوفيات، وتوزعهم حسب الجنس والعمر والأسرة ومواظبة الأطفال على المدارس، إلا أنه لوحظ أن هذه البيانات لا يجري تقاسمها مع السلطات الحكومية في طهران وبالتالي لا يجري استخدامها من قبل الوكالات التابعة للأمم المتحدة لغرض تحليل الآثار الطويلة الأجل للمساعدة في المخيمات. وبموجب عملية الإغاثة والإنعاش الممتدة الجديدة ستتقاسم المفوضية والمكاتب الإقليمية **للبرنامج** التقرير الحالي "لصورة المخيمات" وتطوره بالتعاون مع **مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين** بهدف تحسين تحليل البيانات وجعلها تركز على دراسات التأثير الخاصة باللاجئين الضعفاء.

٣٠- ويعكف المكتب القطري حالياً على وضع نظام جديد لرصد المساعدة الغذائية للاجئين خارج المخيمات، ويتوقف نجاح تنفيذها على توافر إمكانات الوصول الكاملة إلى اللاجئين في المخيمات وخارجها. وقد أبدى **مكتب الأجانب** مؤخراً تعاوناً كبيراً في المساعدة في أعمال مراقبة اللاجئين ومن المنتظر أن تصبح إمكانات الوصول إلى اللاجئين من غير سكان المخيمات مشابهة للإمكانات الحالية للوصول إلى لاجئي المخيمات. وسينطوي نظام الرصد الجديد مبدئياً على عمليات تحقق وتحريات موقعية من جانب **البرنامج** لقوائم اللاجئين الضعفاء المؤهلين للمساعدة الغذائية. وعلى الصعيد العملي، سيقوم **البرنامج** برصد تأثير المساعدة الغذائية على اللاجئين من غير سكان المخيمات عن طريق عمليات تقدير سريعة ستنفذ من خلال استبيان ستشكل بدورها أساساً لتحليل مستويات الضعف لدى أسر اللاجئين وستسهم البيانات المفصلة حسب الجنس في تحليل الظروف الخاصة للاجئات. وسيقوم **البرنامج** دورياً باستعراض هذه التقارير وستشطب من القوائم أسماء اللاجئين الذين يعتمدون على أنفسهم.

استراتيجية الانسحاب

٣١- من الصعب في سياق الاستقرار الإقليمي الشديد في بلدين مجاورين التنبؤ بأي إلغاء تدريجي لمساعدات **البرنامج** للاجئين في إيران في المستقبل القريب. وما زال السلام يراوغ أفغانستان المبلية بالنزاعات والعراق المنقسم. وثمة احتمال حقيقي في أن يتدفق مزيد من اللاجئين إلى إيران من جارتيها غير المستقرتين ولا بد من مراقبة مثل هذا الاحتمال وتقييمه، وعند الضرورة، معالجته من خلال عملية طوارئ منفصلة. وفي حالة وقوع حالة طارئة من هذا القبيل يمكن اقتراض الإمدادات الغذائية من الحكومة بمساعدة **مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين**.

٣٢- ويمكن **للبرنامج** أن ينسحب إن توفرت بعض الشروط ومنها:

- أن تغير الحكومة موقفها من اندماج اللاجئين. وهذا احتمال بعيد في الوقت الحاضر، فالحكومة غير مستعدة لقبول حتى اندماج الحالات الإنسانية المستعجلة؛
- أن يتحسن الاقتصاد الإيراني وتزداد إيرادات النفط بما يسمح للحكومة أن تتحمل نصيباً متزايداً من العبء عن اللاجئين. ومن شأن هذا الوضع أن يؤثر أيضاً على الموقف المشار إليه آنفاً؛
- أن يعود الأمن إلى البلدان المجاورة بما يتيح مزيداً من العودة إلى الوطن ويسمح بدوره **للبرنامج** أن يقلص أنشطته تدريجياً وأن يسلم للحكومة المسؤولية عن المستفيدين المتبقين.

٣٣- ولكن ليس بين هذه الاحتمالات احتمال واحد قريب بما يكفي لتبرير أي تخطيط ضمن هذه المعلمات في الوقت الحاضر.

تقدير المخاطر

٣٤- الخطر الأعم والأكبر في إيران هو أن يتردى الوضع الاقتصادي بما يؤدي إلى تفاقم الظروف التي يواجهها اللاجئون ويفضي إلى زيادة عدد من يحتاجون إلى المساعدة. ومن العوامل الحاسمة في تحديد الآفاق الاقتصادية القادمة اتجاهات أسعار النفط للمستقبل وتنفيذ إصلاحات اقتصادية وقدرة إيران على الحصول على تمويل خارجي.

٣٥- ومن الأخطار الحقيقية التي تواجهها إيران خطر نشوب نزاع كبير في المنطقة يفضي إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين عبر الحدود. وبوسع مكاتب **البرنامج** القطرية في البلدان المجاورة (أفغانستان والعراق وأرمينيا وأذربيجان) أن تنسق تقديم المساعدة للنازحين في حالة وقوع نزاع كبير من هذا القبيل. وبالمقابل، فضلا عن ذلك، فإن استمرار عدم الاستقرار في البلدان المجاورة لإيران يمكن أن يؤدي على الأرجح إلى تقويض أي جهود كبرى تبذل في مجال الإعادة إلى الوطن.

٣٦- أما الدعم الدولي للاجئين فقد لا يتحقق لأن مشكلة اللاجئين في إيران لم تلق اهتماما كبيراً حتى الآن. فالوكالات الدولية لم تتلق سوى مساعدات مالية محدودة من المجتمع الدولي والالتزامات المؤكدة بتقديم المساعدة بقيت قليلة. وتأمل إيران من خلال سياسة الرئيس خاتمي الرامية إلى تحقيق مزيد من الانفتاح أن تحصل على مزيد من المساعدة الدولية لمساعدتها على معالجة مسألة اللاجئين في زمن صعب.

المدخلات المطلوبة

المعونة الغذائية

٣٧- يبلغ مجموع الاحتياجات الغذائية لعملية الإغاثة والإنعاش الممتدة هذه ١٩٩ ٢٤ طناً. وترد تفاصيل هذه الاحتياجات في الجدول ٢ أدناه.

الجدول ٢: الاحتياجات الغذائية

١٩٩٩/٧/١ - ٢٠٠٠/٦/٣٠

الفئة	عدد المستفيدين	قمح	أرز	بقول	زيت طعام	سكر
			(بالأطنان)			
ألف- لاجئون في المخيمات	٨٤ ٠٠٠	١٠ ٧٣١	٣ ٠٦٦	٩٢٠	٦١٣	٤٦٠
زيت طعام لبنات المدارس[1]	٧ ٠٠٠				٢٩٠	
باء- لاجئون خارج المخيمات	٤٠ ٠٠٠	٥ ١١٠	١ ٤٦٠	٤٣٨	٢٩٢	٢١٩
جيم- دعم العودة إلى الوطن	١٢ ٠٠٠	٦٠٠				
المجموع	**١٣٦ ٠٠٠**	**١٦ ٤٤١**	**٤ ٥٢٦**	**١ ٣٥٨**	**١ ١٩٥**	**٦٧٩**
تكاليف الأغذية (بالدولار)		**١ ٩٧٢ ٩٢٠**	**١ ١٣١ ٥٠٠**	**٣١٢ ٣٤٠**	**٨٩٦ ٢٥٠**	**٢٠٣ ٧٠٠**

(١) عدد بنات المدارس يدخل ضمن عدد المستفيدين من لاجئي المخيمات.

(٢) ٥٠ كيلوغراما من القمح (٤٠ كيلوغراما من الطحين) لكل لاجئ عائد.

٣٨- لم تلاحظ البعثة المشتركة أي عوز تغذوي ولم تعلم بوجود أي منه، لذلك فقد أوصت بعدم إدخال أي تغيير على الحصة الغذائية. وبذلك تبقى الحصص الغذائية اليومية المخصصة للاجئين الضعفاء على حالها تتألف من قمح (٣٥٠ غراما) وأرز (١٠٠ غرام) وبقول (٣٠ غراما) وزيت طعام (٢٠ غراما) وسكر (١٥ غراما). وتعادل هذه الحصة ١ ٩٠٠ سعيرة و٥٠ غراما من البروتين للشخص الواحد في اليوم. وتعادل قيمة الحصة الشهرية التي يقدمها **البرنامج** محليا ٦,٥٤ دولارا. ويفكر **البرنامج** حاليا بتخفيض عدد السلع في السلة الغذائية مع المحافظة على قيمتها التغذوية للحد من التكاليف الإمدادية

٣٩- لا تسد الحصة المقدمة كل الاحتياجات اليومية للمهاجرين الذين يستطيعون أيضاً الحصول على أغذية إضافية من خلال عدد من الآليات. وتوفر الأعمال المؤقتة في جوار المخيمات وبعض المبادلات المدرة للدخل ضمن المخيمات (بيع حطب الوقود والكيروسين المقدم من الحكومة وغير ذلك) بعض الدخل للاجئين يمكنهم من شراء سلع غذائية أخرى. وهناك، إضافة إلى هذه، المساعدات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الوطنية الإيرانية والجمعيات الدينية وجمعيات الهلال الأحمر التي تقدم أحياناً أغذية ومواد أخرى. ولاحظت البعثة أن الشاغل الرئيسي للاجئين في المخيمات هو عدم انتظام توزيع الأغذية أكثر منه عدم كفاية الحصص.

٤٠- يستعمل القمح المقدم للاجئين لصنع الخبز ويتحمل مكتب الأجانب تكاليف الطحن ويستلم اللاجئون الطحين أو الخبز من مخابز المخيمات. وهناك مخابز في معظم المخيمات ويدفع اللاجئون مبلغاً رمزياً لتغطية تكاليف تشغيلها.

٤١- سيستمر تزويد بنات المدارس بعبوة من زيت الطعام يبلغ وزنها ٤,٦ كيلوغرام عن كل شهر تواظبن فيه على المدارس. ولعبوة الزيت قيمة تحويل دخل تبلغ ٣ دولارات تقريباً. ويبلغ عدد الفتيات اللاتي تواظبن على المدارس في المخيمات نحو ٠٠٠ ٧ فتاة. لذلك سيخصص ٢٩٠ طناً إضافياً من زيت الطعام لبنات المدارس في إطار هذه الخطة من عملية الإغاثة والإنعاش الممتدة.

٤٢- يتلقى العائدون حصة من ٥٠ كيلوغرام من القمح (أو ٤٠ كيلوغرام من الطحين) مرة واحدة عند نقطة الحدود. ويستلم كل العائدين الأفغان حصتهم من القمح من عملية الإغاثة والإنعاش الممتدة في أفغانستان. لذلك فإن مجموع مخصصات القمح في عملية الإغاثة والإنعاش الممتدة لأغراض العودة إلى الوطن لا تشمل إلا اللاجئين العراقيين الذين يقدر عددهم بنحو ٠٠٠ ١٢ لمدة سنة واحدة. وإذا ما تحسنت الظروف في العراق وتمكن عدد أكبر من اللاجئين من العودة فسيجري توفير مخصصات العودة من القمح (أي ما يزيد عن ٦٠٠ طن المقررة) عن طريق إجراء مراجعة مناسبة للميزانية. ومن الخيارات المتاحة لتغطية أي زيادة مفاجئة في أعداد العائدين إلى الوطن الاقتراض الأولي من مخزونات الحكومة.

الترتيبات الإمدادية

٤٣- يغطي **مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين** والحكومة، بموجب عملية الإغاثة الممتدة الجارية، كل عمليات النقل الداخلي ومناولة السلع الغذائية. إلا أن الصعوبات المالية التي تواجهها الحكومة أدت مؤخرا إلى خلل بانتظام توريد السلع الغذائية إلى مخيمات اللاجئين. وقد لاحظت البعثة أن السلع لا توزع جميعها في نفس الوقت لأن الحكومة تشحن الأغذية وفق توافر الأموال لا وفق حاجة المخيمات. وللتغلب على هذه الصعوبات أوصت البعثة بأن يتحمل البرنامج تكاليف نقل سائر السلع والتكاليف ذات الصلة باستثناء تكاليف نقل القمح (الذي تتوافر لدى مؤسسة الحبوب التابعة للدولة كل البنيات الأساسية لتوريده وتوزيعه على الصعيد الوطني).

٤٤- وإيران من بلدان العجز الغذائي وأسعار الأسواق المحلية ليست تنافسية بما فيه الكفاية لجعل **البرنامج** يقوم بمشتريات محلية للأغذية. فكل سلع **البرنامج** مستوردة بأسعار أقل. وتتيح إمكانية اقتراض القمح من مؤسسة الحبوب **للبرنامج** فرصة سد الفجوات لأي نقص يقع خاصة في حالة تدفقات اللاجئين المفاجئة.

٤٥- سيسلم **البرنامج** المعونات الغذائية لإيران إما في بندر إمام خميني أو بندر عباس أو في كليهما. وسيقدم القمح سائباً في نقاط الدخول وسيتولى **مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين** مسؤولية التخليص الجمركي ونقل القمح للاجئين إلى مقاصده النهائية على نفقة الحكومة. فالنقل الداخلي للقمح وتخزينه ومناولته مسؤولية الحكومة باستثناء القمح (أو الطحين) المخصص لأغراض الإعادة إلى الوطن وهو ما يخصص **البرنامج** لنقله وتخزينه ومناولته مبلغ ٢٦ دولاراً

للطن الواحد. ويقدر معدل النقل والتخزين والمناولة على أساس مصفوفة إمدادية يحسبها مكتب **البرنامج** في طهران بعد دراسة لسوق النقل. أما سائر السلع الأخرى (الأرز وزيت الطعام والبقول والسكر) فمسؤولية الحكومة بشأنها تقتصر على تخليصها جمركياً. فكل عمليات النقل ضمن إيران إلى المقاصد النهائية يديرها مكتب **البرنامج** في طهران عن طريق المناقصات التي حدد معدل النقل والتخزين والمناولة فيها أيضا بـ٢٦ دولاراً للطن الواحد.

٤٦- لم يبت إلى الآن بطرق التوزيع وبالتالي بالترتيبات الإمدادية للاجئين الضعفاء خارج المخيمات. ومن المزمع الشروع بخطة رائدة وافقت عليها الحكومة مبدئياً لتوزيع بطاقات غذائية على المستفيدين تتيح لهم شراء السلع الغذائية في مخازن محددة. ولا يمكن حساب التكاليف لأن الطرق لم تقرر كلياً بعد.

الموظفون

٤٧- سيزاد عدد موظفي المكتب القطري **للبرنامج** بإضافة مسؤول برمجي ومسؤول مهني مبتدئ، وذلك لرصد مساعدة اللاجئين من غير سكان المخيمات. وينبغي أيضاً توفير التدريب للعاملين المحليين على طرق التقدير السريع لرصد اللاجئين من غير سكان المخيمات. وسيوفر **البرنامج** أيضاً الدعم لموظفي مكتب الأجانب وشؤون المهاجرين الأجانب من خلال تدريبهم على الإبلاغ والرصد بشأن توزيع الأغذية على المستفيدين.

٤٨- أنشأ البرنامج مكتباً فرعياً في كرمنشاه في غربي إيران لمراقبة عدد كبير من المخيمات في المقاطعات الحدودية الأربع (يغطي ١٤ مخيماً). ويقع المكتب الفرعي ضمن مكتب كرمنشاه لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويعكس الارتفاع في تكاليف سفر الموظفين المحليين تزايد رصد برامج تغذية اللاجئين من غير سكان المخيمات.

المواد غير الغذائية

٤٩- تورد المفوضية والحكومة حاليا كل المواد غير الغذائية في المخيمات تقريبا. وتتكفل **المفوضية** بالبنيات الأساسية في المخيمات القائمة وتقوم الحكومة، بدعم من **المفوضية**، بتزويد المخيمات بالمرافق التعليمية والصحية والإصحاحية. ومن المتوقع استمرار هذا الدعم في إطار عملية الإغاثة والإنعاش الممتدة.

المساعدة التقنية

٥٠- يستدعي المنهج الجديد الرامي إلى الوصول إلى اللاجئين الضعفاء من غير سكان المخيمات إجراء دراسات عن آثار توفير الأغذية على اللاجئين على أن تكون هذه الدراسات إضافة إلى المسوحات الموقعية الدورية التي يجريها موظفو المكتب القطري **للبرنامج** كجزء من الرصد المستمر للمساعدة الغذائية.

ترتيبات الطوارئ

٥١- الأغلب، في سياق انعدام الاستقرار الإقليمي، أن تواصل إيران استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين للفترة القادمة من الزمن. ولا تنص عملية الإغاثة والإنعاش الممتدة هذه على أي ترتيبات محددة للطوارئ لأن أي تدفقات كبرى ستعالج في إطار عملية طوارئ منفصلة. ومع ذلك فقد أكدت الحكومة أنها ستكون قادرة على إقراض القمح، وأن بكميات محدودة، لتلبية أي احتياجات غذائية مستعجلة.

توصية المديرة التنفيذية

٥٢- توصى المديرة التنفيذية **المجلس التنفيذي** بإجازة عملية الإغاثة والإنعاش الممتدة هذه ضمن حدود الميزانية المفصلة في الملحقين الأول والثاني.

الملحق الأول

تفاصيل تكاليف العملية

	الكمية (*بالأطنان المترية*)	متوسط تكاليف الطن الواحد	القيمة الإجمالية (*بالدولارات*)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
ألف- تكاليف التشغيل المباشرة			
السلع[1]			
- القمح	١٦ ٤٤١	١٢٠	١ ٩٧٢ ٩٢٠
- الأرز	٤ ٥٢٦	٢٥٠	١ ١٣١ ٥٠٠
- البقول	١ ٣٥٨	٢٣٠	٣١٢ ٣٤٠
- زيت الطعام	١ ١٩٥	٧٥٠	٨٩٦ ٢٥٠
- السكر	٦٧٩	٣٠٠	٢٠٣ ٧٠٠
مجموع السلع	**٢٤ ١٩٩**		**٤ ٥١٦ ٧١٠**
النقل الخارجي	٢٤ ١٩٩	٤٦,٦	١ ١٢٧ ٦٧٨
النقل البري والتخزين والمناولة	٨ ٣٥٨	٢٦	٢١٧ ٣٠٨
المجموع الفرعي لتكاليف التشغيل المباشرة			**٥ ٨٦١ ٦٩٦**
باء- تكاليف الدعم المباشر (انظر الملحق الثاني للتفاصيل)			
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم المباشر			**٢٣٥ ٠٠٠**
مجموع التكاليف المباشرة			**٦ ٠٩٦ ٦٩٦**
جيم- تكاليف الدعم غير المباشر (٧,١ في المائة من مجموع التكاليف المباشرة)			**٤٣٢ ٨٦٥**
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم غير المباشر			**٤٣٢ ٨٦٥**
مجموع التكاليف			**٦ ٥٢٩ ٥٦١**

(١)هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات التي يدعمها **البرنامج**، بمرور الوقت اعتمادا على مدى توافر السلع لدى **البرنامج** ومدى توافرها في السوق المحلية في البلد المستفيد.

الملحق الثاني

متطلبات الدعم المباشر (بالدولارات)	
تكاليف الموظفين	
موظفون دوليون	١٠٥ ٧٥٠
موظفون محليون ومؤقتون	٤٢ ٦٠٠
المجموع الفرعي	**١٤٨ ٣٥٠**
خدمات الدعم التقني	
التقدير	٥ ٠٠٠
التقييم	١٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٥ ٠٠٠**
السفر وبدلات المعيشة اليومية	
السفر الداخلي	١٢ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٢ ٠٠٠**
نفقات المكتب	
إيجار المكاتب	٥ ٠٠٠
مرافق	١ ٠٠٠
الاتصالات	٣ ٠٠٠
الإمدادات مكتبية	١ ٠٠٠
إصلاح المعدات وصيانتها	١ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١١ ٠٠٠**
معاملات المركبات	
الصيانة	٣ ٠٠٠
الوقود	٣ ٠٠
المجموع الفرعي	**٦ ٠٠٠**
المعدات	
مركبات	٢٥ ٠٠٠
معدات حاسوبية	١٤ ٠٠٠
معدات أخرى (أثاث)	٢ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٤١ ٠٠٠**
أخرى	
مصروفات المكاتب المتنوعة	١ ٦٥٠
المجموع الفرعي	**١ ٦٥٠**
مجموع تكاليف الدعم المباشر	**٢٣٥ ٠٠٠**